الأمم المتحدة

A/HRC/28/NI/4

الجمعية العامة

Distr.: General
27 February 2015
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**

**الدورة الثامنة والعشرون**

البند ٧ من جدول الأعمال

**حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة**

# مذكرة كتابية موجهة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة*

## مذكرة مقدمة من الأمانة

تحيل أمانة مجلس حقوق الإنسان طيه الرسالة المقدمة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين**، والمستنسخة أدناه وفقاً للمادة ٧(ب) من النظام الداخلي الوارد في مرفق قرار المجلس ١/٥، التي تقضي بأن تستند مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى ترتيبات وممارسات وافقت عليها لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك القرار ٧٤/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

* مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن الفئة "ألف".

** مُستنسخة في المرفق كما وردت، وباللغة التي قدمت بها فقط.

(A) GE.15-03752 020315 030315

*1503752*

الرجاء إعادة الاستعمال

# المرفق

## انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي

تهدي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين تحياتها إلى مجلس حقوق الإنسان؛ وتتشرف بإيداع الورقة المرفقة حول انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وطلب تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس حقوق الإنسان، تحت البند السابع من جدول أعماله والخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بإقرار اتفاقية حقوق الطفل التي دخلت حيز التنفيذ في الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية – في ديباجة القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٣ الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني – بالتأكيد على التزامها بمبادئ القانون الدولي العام ومبادئ حقوق الإنسان، ومنها نصوص الاتفاقية. وأقرت وثيقةٌ انبثقت عن اجتماع عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١، وحضره عدد كبير من الهيئات والمنظمات الدولية والعاملين مع الأطفال، بضرورة تخفيف معاناة الأطفال، واحترام حقوقهم الواردة في اتفاقية حقوق الطفل التي تكفل حقهم في البقاء والعيش الكريم.

استهدفت دولة الاحتلال الإسرائيلي ومنذ بداية احتلالها للأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧ الإنسان والطفولة الفلسطينية بشكل ممنهج وقاس، وانتهكت بشكل صارخ وبأشكال مختلفة حقوق الطفل الفلسطيني، ولم تراع دولة الاحتلال الطفولة، ولم تحترم اتفاقية حقوق الطفل بعد إقرارها، وانتهكتها من خلال العديد من الإجراءات والقوانين والممارسات والانتهاكات اليومية لحقه في الحياة والعيش الكريم، وتعددت أشكال الانتهاكات الإسرائيلية التي لها بالغ الأثر على حياة ورفاه الأطفال وحقوقهم بمجملها، وتتمثل بعض الممارسات بحق الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزه خلال عام ٢٠١٤ بالتالي:

### استهداف أطفال قطاع غزة خلال العدوان الحربي الأخير

شنت دولة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ هجوماً عدوانياً عسكرياً واسع النطاق ضد قطاع غزة باستخدام واسع لقواتها البرية والجوية والبحرية، وذلك في عملية أطلقت عليها اسم "الجرف الصامد"، استمرت واحداً وخمسين يوماً، قامت خلالها بارتكاب الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين في القطاع، وطال العدوان جميع مناحي الحياة، وتسبب في دمار غير مسبوق للأعيان المدنية، وتشريد آلاف العائلات، وخلف جرائم حرب بشعة وجرائم ضد الإنسانية، حيث خرقت سلطات الاحتلال خلال هذا العدوان وبشكل فاضح مبادئ وأعراف وقيم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في ظل صمت دولي مشين.

لقد مارست دولة الاحتلال خلال عمليتها العسكرية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وبخاصة الطفل، وفي مقدمتها الحق في الحياة والعيش بكرامة. وأفرطت قوات الاحتلال وبشكل مقصود في استهداف المدنيين، خاصة الأطفال والنساء، الذين وقعوا ضحية للعنف الإسرائيلي. وشكلت جريمة استهداف طائرات الاحتلال لأطفال من عائلة واحدة كانوا يلهون على شاطئ البحر صدمة مروعة عندما مزقت الصواريخ أجساد أربعة أطفال من عائلة بكر مساء يوم الأربعاء الموافق ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، أثناء قيامهم باللعب على شاطئ بحر غزة، حيث وصلوا إلى مستشفى الشفاء أشلاء ممزقة.

ومن بين ٢ ٢٨٠ مواطناً فلسطينياً استشهدوا خلال عام ٢٠١٤ واستهدفتهم دولة الاحتلال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كان هناك ٥٧٣ طفلاً، وأغلبية الشهداء هم من قطاع غزة سقطوا أثناء العدوان على قطاع غزه[١]، حيث سقط مئات الشهداء أثناء العدوان على القطاع في انتهاك صارخ لحق الإنسان الفلسطيني في الحياة، وأسفر العدوان أيضاً عن إصابة ٣ ١٨٩ طفلاً بجروح مختلفة معظمها خطيرة تسببت بإعاقات دائمة لعدد كبير منهم يقدر بألف على الأقل[٢].

- افتقد أطفال قطاع غزه لكل أشكال الحماية والإحساس بالأمن والأمان خلال الحرب، حتى الأسرية منها، عندما تعرضت مدارس وكالة الغوث التي هرعوا إليها كملاجئ للقصف، بالإضافة إلى استهداف باقي الملاجئ المحتملة كالمدارس والمستشفيات ودور العبادة؛

- كما تم إلحاق أضرار مادية بحوالي (١٢٢) مدرسة، منها (٢٦) مدرسة دمرت بشكل كلي، واستهداف أماكن العبادة بالإضافة إلى استهداف (١٧) مستشفى تضررت بنسب مختلفة و(٤٥) مركزاً للرعاية الصحية[٣]. كما أعاق العدوان المسيرة التعليمية للطلبة الفلسطينيين باستهدافه عدداً كبيراً من المدارس وتضرر العشرات منها. كما أدى العدوان إلى تشريد عشرات آلاف المواطنين نتيجة تدمير منازلهم، وما زالوا يقيمون في المدارس التي تحولت إلى مراكز للإيواء، حيث لجأوا بأطفالهم إلى مدارس وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة ودور العبادة للاحتماء من قصف طيران الاحتلال الذي استهدف منازلهم ودمر آلاف المنازل إما بشكل كامل أو جزئي. حيث وصل عدد النازحين في مدارس الأونروا من الأطفال حوالي ١١٦ ٦١١ طفلاً دون سن الثامنة عشرة،

(١) حصيلة أولية للانتهاكات الإسرائيلية على الأرض والسكن الفلسطيني لعام ٢٠١٤، معهد الأبحاث التطبيقية – أريج على الموقع الإلكتروني http://www.poica.org/details.php?Article=7385.

(٢) إحصائيات ضحايا العدوان على القطاع، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزه، على الموقع الإلكتروني http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12308:-872014&catid=154:2012-07-29-07-02-04.

(٣) التقرير السنوي حول حصاد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال عام ٢٠١٤، مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

حسب إحصائيات المجلس الفلسطيني الأعلى للطفولة والأمومة. كما طال القصف عدداً كبيراً من المنشآت الثقافية والمتنزهات العامة؛

- تسبب القصف المستمر، وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي اقترفتها قوات دولة الاحتلال، وما رافقها من مشاهد قتل الأطفال والنساء بإصابة سكان قطاع غزة بالصدمات النفسية، وخصوصاً الأطفال الذين أصيب ٨٧ في المائة منهم بالصدمة والذهول، فيما بلغت نسبة التغير في شهية الأطفال ٨٩ في المائة، وبلغت نسبة اضطرابات النوم بين الأطفال ٩٦ في المائة[٤]. حيث أصيب عشرات الآلاف من الأطفال بما يعرف بالصدمة التي تركت آثاراً واضحة على الصحة النفسية والسلوكية لهم، تراوحت أعراضها بين الشعور الدائم بالخوف والهلع، وعدم التركيز، والتبول اللاإرادي، وتراجع القدرة على الكلام أو الرغبة في تناول الطعام، والأخطر فقدان الإحساس والثقة بدور الوالدين كمصدر للحماية، ما ينذر بنتائج وخيمة على مستقبل أطفال قطاع غزة، الذين يعاني كثير منهم من سوء التغذية وفقر الدم بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأسرهم، والتي تسببت بها سنوات الحصار والإغلاق الطويلة؛
- يعاني أطفال قطاع غزة من آثار العدوان الإسرائيلي وهدم المنازل السكنية وتدمير البنية التحتية من شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وهواتف وطرق، ومن استخدام البعض كدروع بشرية في عمليات الاقتحام التي مارستها قوات الاحتلال في بعض مناطق قطاع غزة؛
- ويحرم أطفال قطاع غزة من الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي السليم. ويستمر فرض الحصار المشدد على قطاع غزة وآثاره القاسية على الإنسان الفلسطيني فيه وبخاصة الأطفال، وتتفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع في ظل الانقطاع المتواصل للكهرباء والوقود وتفاقم الفقر والبطالة.

**انتهاكات حقوق الأطفال في الضفة الغربية**

تعددت أشكال الانتهاكات الإسرائيلية التي لها بالغ الأثر على حياة ورفاه الأطفال وحقوقهم بمجملها، حيث مارست دولة الاحتلال العنف ضد الأطفال في الضفة الغربية من خلال هجماتها العسكرية واستهدافها للمدارس واعتداءات المستوطنين على المواطنين بمن فيهم الأطفال وتجاهل قوات الاحتلال لها وتواطؤهم معهم، ما يحول دون تمتعهم بحقهم في التعليم والصحة والأمن والعيش الكريم. وتستمر الانتهاكات لحقوق الأطفال وأسرهم من خلال السياسات الهادفة إلى هدم المنازل ومداهمتها وحملات الاعتقالات واستهداف الممتلكات وسحب الإقامات من سكان مناطق القدس، والحرمان من لم شمل العائلات، والحرمان من الحصول على تصاريح البناء.

(٤) بحث أجراه المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ٢٠١٤.

كما استمر خلال العام استهداف الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس، بالقتل والإصابة، وأدت الانتهاكات المتواصلة إلى سقوط العديد من الأطفال شهداء وجرحى، عدا عن الصدمات النفسية التي لحقت بآخرين نتيجة لسياسة العقاب الجماعي التي تمارسها دولة الاحتلال.

**الاعتقال العسكري التعسفي بحق الأطفال**

وكان اللافت خلال عام ٢٠١٤ الاستهداف المتصاعد للأطفال، وواجه مئات الأطفال الفلسطينيين في عام ٢٠١٤ الاعتقال العسكري التعسفي، حيث اعتقلت سلطات الاحتلال خلال العام (١ ٢٦٦) طفلاً أغلبهم خلال النصف الثاني من العام، عقب حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه، وشكلت هذه الاعتقالات زيادة مقدارها (٣٦ في المائة) عن العام الذي سبقه. وكان نحو (٧٠٠) طفل من مجموع الأطفال المعتقلين من القدس المحتلة، ويشكل هؤلاء ما نسبته (٥٥,٣ في المائة) من بين مجموع الأطفال المعتقلين. وتؤكد شهادات لأطفال بأن جميعهم تعرضوا – وبدرجات متفاوتة – لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب والتنكيل والإهانة والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية. وفي بعض الأحيان تحولت بعض المستوطنات إلى مراكز للتحقيق والتهديد والضغط وانتزاع الاعترافات من بعضهم بالقوة تحت وطأة التعذيب. ووفقاً لتحقيقات مؤسسات حقوقية مختلفة. فإن الأطفال الذين تعرضوا للاعتقال خلال عام ٢٠١٤ قد تعرضوا لانتهاكات ممنهجة بهدف انتزاع اعترافات منهم.

تواصل دولة الاحتلال اعتقال (٦ ٥٠٠) فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، منهم (٣٠٠) طفل تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وأقرت دولة الاحتلال مشروع قانون صادق عليه الكنيست الإسرائيلي يشدد العقوبات والأحكام العالية المفروضة على الشبان والأطفال القاصرين الذين يقومون بإلقاء الحجارة على جنود ومستوطني دولة الاحتلال لتصل إلى السجن لمدة ٢٠ عاماً. كما عانى الأطفال من عرض وثائق مكتوبة باللغة العبرية عليهم عند التحقيق معهم أو إجبارهم على التوقيع على تلك الوثائق المكتوبة بلغة لا يفهمونها.

- وبالإضافة إلى تعرض معظم الأطفال المعتقلين للتعذيب الجسدي والضرب والتهديد خلال التحقيق، وكوسيلة للضغط على الطفل أثناء التحقيق لجأت دولة الاحتلال إلى استخدام "أسلوب العزل" ضد واحد من كل خمسة أطفال قامت باحتجازهم، حيث تقوم قوات الاحتلال بوضع الطفل وحيداً في "زنازين" ضيقة دون السماح له بمقابلة أحد حتى محاميه، كما تحتوي جدران الزنازين على نتوءات تجعل من الصعب على الطفل الاستناد إليها ويمتد التحقيق في المتوسط من عشرة أيام إلى ثلاثين يوماً[٥]. ويهدف الاحتلال من وضع الأطفال في العزل الانفرادي إلى انتزاع اعترافات يتم استخدامها كأدلة

(٥) تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين صادر عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان نشر بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

إدانة أساسية ضدهم في المحاكم العسكرية أو جمع معلومات استخباراتية عن أشخاص آخرين؛

- يخضع الأطفال للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي لم تراع أوضاعهم وحقوقهم، وطبيعة الظروف والإجراءات التي تعرضوا لها لانتزاع اعترافاتهم؛
- تلحق الممارسات الاحتلالية الأذى الجسدي والنفسي بالمعتقلين الفلسطينيين، وتعيق التحاقهم بالمسيرة التعليمية وممارسة حياتهم بشكل طبيعي. وتسيء قوات الاحتلال معاملة الأطفال خلال اعتقالهم بشكل ممنهج، خصوصاً من خلال تعذيب المحتجزين؛
- وقد بلغ متوسط عدد الأطفال رهن الاعتقال العسكري الإسرائيلي حوالي ١٩٧ طفلاً شهرياً، وتصاعدت حملة الاعتقالات التي تشنها قوات الاحتلال بحق الأطفال والشباب الفلسطينيين في النصف الثاني من عام ٢٠١٤[٦]؛
- إن استهداف سلطات الاحتلال للأطفال الفلسطينيين بالاعتقال يشكل خطراً على واقعهم ومستقبلهم. ويستدعي تدخلاً عاجلاً لوقف الممارسات والإجراءات الانتقامية بحقهم، كما يستدعي تدخلاً دولياً لحماية هؤلاء الأطفال من الاعتقالات وما يرافقها من إجراءات، وما يقترف بحقهم من تعذيب وانتهاكات جسيمة داخل سجون دولة الاحتلال؛
- لم تحترم دولة الاحتلال اتفاقية حقوق الطفل يوماً، ولا حماية للطفولة الفلسطينية من ممارسات دولة الاحتلال، حيث تتم معاملة الفلسطينيين القصر بقسوة بالغة، ويحتجزون من قبل قوات الاحتلال في أماكن احتجاز تفتقر إلى الحدود الدنيا التي يجب توافرها في أماكن الاحتجاز. كما يتم حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية، كالحق في الغذاء المناسب والصحة وفي تلقي العلاج المناسب وحقهم في الدفاع وفي التواصل مع الأهل، ومنع التعرض للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو غير الإنسانية والحاطة بالكرامة.

## عنف قوات الاحتلال والمستوطنين

كانت اشد العمليات قسوة قيام مجموعة من المستوطنين باختطاف الطفل محمد أبو خضير ١٧ عاماً من شعفاط بالقدس فجر يوم ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ وتعذيبه وحرقه بطريقه بشعة حيث وجد جثة. لقد شهد عام ٢٠١٤ ارتفاعاً ملحوظاً في عدد انتهاكات المستوطنين. واستخدمت قوات الاحتلال في الضفة الغربية الذخيرة الحية للرد على اندلاع حملة احتجاجات فلسطينية على العدوان على غزة وخطف الطفل محمد أبو خضير وحرقه من قبل مستوطنين

(٦) بيان صادر عن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

متطرفين، الأمر الذي أسفر عن استشهاد ١١ طفلاً خلال عام ٢٠١٤[٧]. كما أدى انتهاج دولة الاحتلال لسياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، إلى إصابتهم بصدمات نفسية، ما يؤثر على سير تعليمهم وحياتهم، خاصة تلك المتعلقة باستهداف المنازل وهدمها.

**حقائق**

- لا حصانة للطفولة الفلسطينية من قبل دولة الاحتلال، وتتعدد الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال والطفولة الفلسطينية بشكل متزايد ومستمر. تنتهك دولة الاحتلال حقوق الطفل الفلسطيني وحقه في الحياة والأمن والأمان والعيش الكريم؛

- تهدد انتهاكات دولة الاحتلال الأمن النفسي للأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وتهدف في ممارساتها إلى تدمير شخصيتهم ومستقبلهم كإرهابيين محتملين. وتترك الانتهاكات الإسرائيلية آثارها السلبية على الأطفال الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية ومنها حقهم في الحياة، وحقهم في التعليم، وحقهم في التنقل، وحقهم في السكن، وحقهم في الصحة وفي مستوى معيشي ملائم؛

- تخالف دولة الاحتلال أبسط معايير المحاكمة العادلة في محاكمة القاصرين. ولا تراعي المحاكم العسكرية الإسرائيلية صغر سن المعتقلين، وظروف اعترافاتهم خلال التحقيق وتحت وطأة التعذيب، فتصدر بحقهم أحكام جائرة تصل في بعض الأحيان للسجن لسنوات طويلة قد تصل للمؤبد؛

- وفقاً لعشرات الشهادات والتقارير المختلفة فإن كافة من اعتقلوا من الأطفال القاصرين قد تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال وصنوف التعذيب الجسدي أو النفسي، خلال اعتقالهم وفترات احتجازهم في السجون والمعتقلات الإسرائيلية؛

- منحت دولة الاحتلال القائد العسكري في المنطقة سلطات تنفيذية وقضائية وتشريعية على الأرض الفلسطينية المحتلة التي تخضع للقوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية، تخالف تلك الأوامر التي يخضع لها الأطفال الفلسطينيون أحكام القانون الدولي، حيث تجرم أفعالاً تعتبر من ضمن الحقوق الطبيعية وتشدد العقوبة على ممارسات بسيطة كإلقاء الحجارة على قوات الاحتلال. تنكر الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تصل إلى ما يقارب الـ ١ ٧٠٠ أمر عسكري الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وفي الوقت الذي تنطبق به على كل من يعيش في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية يخضعون للنظام القانوني المدني والجنائي الإسرائيلي بشكل تمييزي واضح؛

- وما زال جنود الاحتلال يفلتون من العقاب عن الانتهاكات التي يرتكبونها بحق الأطفال الفلسطينيين في ظل الصمت الدولي على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان؛

(٧) بيان صادر عن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

**توصيات**

١- تدعو الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للضغط على دولة الاحتلال لوقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني خاصة الأطفال وبشكل عاجل.

٢- تدعو الهيئة مجلسكم الموقر إلى الضغط على سلطات الاحتلال لوقف الاعتقالات ضد الأطفال الفلسطينيين وإطلاق سراح الموقوفين منهم ووقف استخدام العزل الانفرادي ومحاكمة الأطفال أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. والسماح للطفل المعتقل بالوصول إلى محام قبل التحقيق معه والسماح بزيارات الأهالي.

٣- تدعو الهيئة المؤسسات الدولية للضغط وقف هذه الانتهاكات بحق الأطفال الفلسطينيين، ووقف تعرضهم للتعذيب، وضرورة إقامة محاكمات عادلة للأطفال داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بحضور المحامين والأهالي.

٤- تدعو الهيئة مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي بالعمل الجاد لضمان الحماية للطفل الفلسطيني، وكسر الصمت الدولي عما يرتكب من انتهاكات ومجازر بحق الطفل الفلسطيني، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين المتورطين بارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين والقادة منتهكي حقوق الأطفال.